مصطفى العبد الله الكفري

الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية

(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢). ٢١٦ ص.

مصطفى العبد الله الكفري
عميد كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

ـ 1 ـ

تجتاز الرأسمالية حالياً مرحلة جديدة من مراحل تطورها. وإذا كان صحيحاً أن هذه الرأسمالية قد مرّت على التوالي بمراحل الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، ثمّ الرأسمالية المالية، فإنها تمرُ الآن بمرحلة ما بعد الصناعة. ولا يعني ذلك أن الرأسمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يعني أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استناداً إلى العلم والتقانة. فيما صار يعرف باسم الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية التي وضعتها في خدمة مشروعاتها في التجارة والصناعة والمال[1].

وتشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي. وتقوم الأزمة الدورية بوظيفة المسوّي «للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع: عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك؛ عدم التناسب بين فرعَي الإنتاج الأول والثاني، وعدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني. وفي نهاية المطاف، فإن الأزمة تعطي دفعة لرفع إنتاجية العمل، وخفض نفقات الإنتاج؛ فالمؤسسات وهي تسعى لإيجاد مخرج من الصعوبات الاقتصادية تعمل على تكثيف البحث عن أنواع جديدة من المنتجات، وعن تقانة حديثة لاستخدامها في الإنتاج. ويخلق الحل المؤقت والعنيف للتناقضات أساساً لتجديد رأس المال الثابت، ورفع إنتاجية العمل وتوسيع الإنتاج. وفي هذا المعنى بالذات تعَدُّ الأزمة بمنزلة المرحلة التأسيسية للدورة، أي المرحلة التي تحدد بدرجة كبيرة مسار التطور اللاحق، والملامح الرئيسة للدورة التالية وطابع تجديد رأس المال الثابت... إلخ[2].

(1) فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، عالم المعرفة؛ العدد 147 (الكويت: مجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990)، ص 15.

(2) أ. إ. بلجوك، **الأزمات الاقتصادية المعاصرة**، تعريب علي محمد تقي عبد الحسين القزويني (الجزائر: مطبعة سطيف، 1985)، ص 10.

ـ 2 ـ

يبحث كتاب **الأزمة المالية العالمية والتحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية** (تأليف الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عميد كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سابقاً)، ويناقش الأزمة المالية العالمية التي هزت الاقتصاد العالمي. كما يدرس ويتأمل ويتفحّص التحديات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي، ويسلط الضوء على نقاط الضعف وعوامل القوة. ومن هذه التحديات القديمة ـ الجديدة الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وتداعياتها على اقتصادات الدول العربية. وإذا كان لبعضهم أن يدعي أن تأثير الأزمة في بعض البلدان العربية لم يكن ذا أهمية بسبب حالة عدم الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي التي تعيشها بعض البلدان العربية، وعدم تداخلها في آليات التنظيم الاقتصادي الدولي، فهذا لا يعني إطلاقاً أن الأزمة التي هزّت النظام الرأسمالي برمّته لن تصل إلى خواتيمها قبل أن تنثر بذورها السلبية على أصقاع الأرض كلها.

يأتي هذا الكتاب ليوفر للباحث مادةً علميةً يستند إليها للتأمل في المسائل الاقتصادية الضاغطة على الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث. وإذا ما علمنا أن 80 بالمئة من ثروات العالم يملكها 20 بالمئة فقط من السكان الذين يعيشون في الدول الصناعية الكبرى، فإنه ليس بإمكان الدول ذات الاقتصادات الناشئة وضع رأسها في الرمال وفق قاعدة أن الأمر لا يعنينا.

ـ 3 ـ

تنبع أهمية الكتاب الذي يعالج أحد تجليات العولمة السلبية (الأزمة الاقتصادية) وتأثيرها في البلدان العربية. وهو إلى ذلك يدحض مقولة فوكوياما حول الانتصار النهائي لليبرالية، ليطرح السؤال التالي: هل بدأت نهاية الليبرالية الجديدة؟ الأهم من كل ذلك أن المؤلف يقر بأن نهاية الأزمة المالية التي هزّت الولايات المتحدة والعالم لم تنهِ عصر التحديات الاقتصادية في الدول العربية.

وعليه، فالمؤلف في بحثه الدؤوب عن الحلول يفنّد تسعة تحديات تواجه البلدان العربية، ومن الواجب معالجتها بشكل علمي ومدروس. وردت هذه التحديات في **الفصل العاشر:** التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية: تحدي النمو السكاني المرتفع؛ مشكلة البطالة وتحدي التشغيل الكامل؛ ثم تحدي التنمية الإنسانية؛ تحدي نقص المعرفة؛ إضافة إلى تحدي النمو الاقتصادي السريع المطلوب؛ تحدي انخفاض الإنتاجية؛ تحدي التبعية الاقتصادية؛ وتحدي البيئة والمياه والتنمية الزراعية في البلدان العربية؛ كذلك التحديات التي تواجه المصارف العربية في ظل عولمة الخدمات المصرفية.

وتضمن الكتاب تمهيداً حول مستقبل الوطن العربي وأحد عشر فصلاً:

الفصل الأول ـ الدورة الاقتصادية: اهتم بتعريف الدورة الاقتصادية، مراحل تطورها وخصائصها.

الفصل الثاني ـ الأزمة الاقتصادية: حول طبيعة الأزمة الاقتصادية المتمثلة بفوضى الإنتاج والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك.

الفصل الثالث ـ نظريات الأزمات الاقتصادية وأسبابها: بدءاً من «نظرية حل الأزمات الاقتصادية» لسيسموندي. ونظرية «كينز» في تفسير الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، والنظرية الماركسية في تفسير الأزمات، والأسباب المباشرة لأزمات فيض الإنتاج.

الفصول الرابع والخامس والسادس ـ حول أنواع الأزمات الاقتصادية وتَبدُّل مظاهرها، وأزمة النظام المالي العالمي، والأزمة العالمية المعاصرة التي تعد أزمة ثقة.

أما في **الفصلين السابع والثامن** فقد نوقشت تداعيات الأزمة المالية أوروبياً ودور النفط. ثم نهاية الليبرالية الجديدة ونهاية سيطرة القطب الواحد.

الفصل التاسع ـ حول أثر الأزمة العالمية في اقتصادات الدول العربية، وكيفية مواجهة الآثار المتوقعة الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

الفصل الحادي عشر ـ التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: حيث تضمن تحديد أهداف التكامل الاقتصادي وأهداف استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وصعوبات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ـ 4 ـ

لما كانت الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية ولا سيَّما القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) وفي الوقت نفسه هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي، فمن هذا المنطلق تصبح قضية العمل الاقتصادي الاقتصاد العربي المشترك والتكامل الاقتصادي العربي على رأس أولويات البلدان العربية كلّها. وعليه فإن العودة إلى استراتيجية العمل الاقتصادي القومي، ووضع خطة عربية طويلة الأجل للتنمية الشاملة تتضمن تصوراً واضحاً لمجالات العمل العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي بنوعَيه القطري والمشترك، ويجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي، ومن الضروري الاهتمام بتطوير التكنولوجيا واستيعابها وتكييفها للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها.

ولتحقيق الرؤية الشاملة الموضوعية فإنه من المنطقي أن يوضعَ الإطار العام المقترح للعمل العربي المشترك بأهدافه المحددة من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة على العمل العربي المشترك.

ويؤكد المؤلف أن الواقعية تستدعي أن يكون الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي منطلقاً للتنمية؛ فالسياسات الواقعية هي التي تؤمّن هذا المنهج والذي سارت عليه الدول الأوروبية بدءاً بالاقتصاد، تكتلاً وتكاملاً وتوحيداً، ومن ثم شق الطريق المكملة التي تتطلبها الضرورات الاقتصادية وصولاً إلى التكامل السياسي والضمان الاجتماعي والأمن القومي العربي، وهناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن العمل الاقتصادي العربي المشترك ما زال يحتفظ بكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربي، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون الثنائي والمواطَني بين مختلف البلدان العربية ولا سيَّما المجاورة بعضها لبعض.

ـ 5 ـ

«مما لا شك فيه، أنَّ هذا الكتاب يشكّل مصدر غنىً للمكتبة العربية المحتاجة إلى دراسات علمية جريئة، عوّدنا عليها الدكتور الكفري في مؤلفاته السابقة. وكل تلك المساهمات الاقتصادية يجمعها هاجس واحد: كيفية زيادة حالة المنعة الاقتصادية عند البلدان العربية»[3] □

(3) من تقديم الكتاب للأستاذ الدكتور كميل حبيب عميد كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية سابقاً.